# دور العقيدة الأمنية الجزائرية في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة

# The role of Algerian security doctrine in facing new security challenges

| تاريخ الارسال: 2019/09/20 | تاريخ القبول: 2019/12/10 | تاريخ النشر: 2020/01/08 |
|---|---|---|

**د. فلاك نور الدين**
**جامعة محمد بوضياف - المسيلة**
**nourdineanas@hotmail.fr**

**ملخص :**

عقب نهاية الحرب الباردة أصبح الحديث صعبا عن معادلة كلا من الأمن والقوة ضمن الاستراتيجيات الدولية ، ويرجع ذلك إلى أساسا إلى مجموعة من التغيرات والتحولات الدولية الجديدة التي أثرت على الاستقرار الدولي ، خاصة وان الشكل الذي أخذته تلك التهديدات الأمنية خرج عن المفهوم التقليدي الضيق للأمن ليتوسع إلى مجالات جديدة انعكست أثارها السلبية بشكل غير متوقع ،والجزائر على غرار تلك الوحدات الدولية عرفت عدم الاستقرار وللأمن لمدة تجاوزت عشرية كاملة تحملت من خلالها تكلفة مكافحة الإرهاب بمفردها ،وتشكلت عندها تلك العقيدة الأمنية التي كان لها الدور الكبير في إحداث مقاربة أمنية متميزة أهلتها لتأمين بيئتها الداخلية وإقليمها الجغرافي ،بل تعداه إلى تلك الفضاءات الجيوسياسية القريبة منها والبعيدة ، وبعد تحقيقها لأمنها القومي الداخلي هي الآن تسعى إلى تصدير مقاربتها مغاربيا وإفريقيا وحتى دوليا.

لذلك جاءت هذه الدراسة لتناقش السؤال الجوهري التالي : كيف ساهمت العقيدة الأمنية الجزائرية من خلال استراتيجياتها على استيعاب تلك التهديدات الأمنية الجديدة الفوق قومية ،وما هي أهم التحديات التي واجهتها في ذلك؟.

**الكلمات المفتاحية :** العقيدة الأمنية ؛ التحديات الأمنية الجديدة ؛ الإستراتيجية الأمنية ؛ الأمن القومي الجزائري ؛ المقاربة الأمنية

**Abstract:**

After the end of the Cold War, it became difficult to equate both security and force within international strategies, due to a series of changes and new international changes that affected international stability. Especially since the form taken by these security threats came out of the traditional narrow concept of security to expand into new areas reflected negative effects unexpectedly and Algeria, similar to those international units known instability for a period of ten full tenazet through which the cost of combating terrorism alone And then formed the security doctrine, which had a major role in the establishment of a security approach distinguished to ensure its internal structure and geographical area, but beyond to those geopolitical areas close and far and after the achievement of national security internal is now seeking to export its approach to Western and African and internationally

**Keywords** : Security doctrine؛ Security challenges New security؛ strategy national Security؛ Algerian national security؛ Security approach .

**مقدمة :**

إن الحديث عن موضوع التهديدات الأمنية الجديدة في ظل التحولات البيئية الإقليمية وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري يكتسي أهمية قصوى ،فهو متعلق أولا لباح داهم المواضيع في العلاقات الدولية والسياسات الدولية الراهنة ، كما ان الطبيعة المتغيرة لتلك التهديدات الأمنية المتغيرة ومحاولة إسقاطها على التجربة الجزائرية التي عانت من آثار العشرية السوداء ومازالت تشهد تهديدات البيئة الإقليمية على استقرارها خاصة في ظل التحولات والتغيرات التي شهدتها وما زالت تشهدها دول الجوار خاصة الشرقية (تونس ، ليبيا) دون أن ننسى الإشكالات الأمنية المتأتية من الساحل الإفريقي(أزمة مالي )،دون ننسى التهديدات اللاتماثلية للبيئة الإقليمية الجزائرية كالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة الغير شرعية والمتاجرة بالسلاح وغيرها.

لذلك جاءت هذه الورقة البحثية لتناقش الإشكال التالي : **كيف ساهمت العقيدة الأمنية الجزائرية من خلال استراتيجياتها على استيعاب تلك التهديدات الأمنية الجديدة الفوق قومية وما هي أهم التحديات التي واجهتها في ذلك.**

لمعالجة هذه الإشكالية نحاول تقسيم هذه الورقة إلى المحاور التالية :

المحور الأول : مضمون العقيدة الأمنية الجزائرية وأهم مرتكزاتها .

المحور الثاني : الإستراتيجية الأمنية الجزائرية .

المحور الثالث : أهم التحديات التي تعيق تكريس العقيدة الأمنية الجزائرية .

## المحور الأول : مضمون العقيدة الأمنية الجزائرية وأهم مرتكزاتها

مفهوم الأمن القومي يعد من المفاهيم الجديدة نسبا في علم السياسة نتيجة دخوله للهيئات التعليمية والجامعات متأخرا قياسا بالمجالات العلمية الأخرى التي تناولتها المدارس السياسية بالدراسة والتحليل ، لذلك لازال يرى الكثير من الدارسين والمهتمين بظاهرة المن القومي أنها تكتسي أهمية بالغة لأنها تتعلق بحماية أمن واستقلال الدولة والأفراد

### أولا : الأمن القومي الجزائري دراسة في المفهوم والمحددات

يرجع الاهتمام بموضوع الأمن في الجزائر إلى نهاية الأزمة الأمنية الجزائرية (العشرية السوداء) وأيضا إلى بداية أحداث الحادي عشر من سبتمبر2001 التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية.

عرفت الجزائر على غرار باقي الوحدات الدولية الأخرى سباقا للتسلح كجزء من سياسات الدول الكبرى بغية إظهار هيمنتها وتقوتها ، ولكن الأمن القومي الجزائري اغفل المعاني الإنسانية للأمن ليعرف فيما بعد بأنه : يعني التطور والتنمية سواء منها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ظل حماية مضمونة ،وأن الأمن الحقيقي للدولة الجزائرية ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختل قدراتها ومواجهتها لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في المجالات كافة سواء في الحاضر أو المستقبل[1] .

من خلال تلك التعاريف المختلفة للأمن القومي الجزائري تبقى في مجملها ذات دلالة بالغة لان غياب التحديد الدقيق لذلك الأمن يوفر للنخبة السياسية والعسكرية خاصة في الجزائر هامشا واسعا وفضاء كبيرا للتنظير الاستراتيجي القوة إقليميا وجهويا.

لقد أطلق القائمون على التنظير للأمن القومي الجزائري بعد جهد كبير عبارة الحرب الدامية وهي الحرب التي تخوضها إدارة الدفاع الوطني سياديا وحدوديا ضد ما تسميه الإرهاب ، ولقد مرت سنوات العشرية السوداء وإدارة الأمن القومي الجزائري تحاول توصيف تلك الحرب التي شنتها على الإرهاب ، لكن ذلك الوصف أعطى إطارا زمنية لتلك الحرب وبذلك قيد المفهوم بقيود جغرافية وزمنية ،بينما يرى **تراجر** trager"أن أهداف الأمن القومي ترمي إلى إيجاد الشروط السياسية والمحلية والعالمية الملائمة لحماية وتعزيز القيم الوطنية الحيوية "

ويرى **والفر** wolfers "أن الأمن القومي من ناحية موضوعية هو انعدام التهديد الموجه ضد القيم المكتسبة والراسخة ، ومن ناحية ذاتية هو انعدام الخوف من إمكانية تعرض هذه القيم للتهديد أو الخطر" .

بينما ترى دوائر الأمن السيادية في الجزائر "أن الأمن القومي يعني الحفاظ التام على المؤسسات والقيم الجوهرية للمجتمع" .

وبالتالي نستطيع القول هنا أن الأمن القومي الجزائري يعني حماية الدولة –الأمة – من خطر القهر على يد قوة وتهديدات أجنبية ، وبالتالي يصبح الأمن الجزائري عبارة عن مجموعة من الإجراءات المتخذة من قبل الدولة توخيا الحفاظ على بقاء المجتمع وحمايته من الأخطار المحدقة به نتيجة تلك التهديدات الأمنية.

فالأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة بالمصادر التي تهدد مختلف قدراتها السياسية والعسكرية والاقتصادية... ومواجهتها ، من اجل منح الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في مختلف المجالات الحيوية .

**حامد ربيع** يقدم في هذا السياق تعريفا للأمن القومي يقول : هو تلك المجموعة من المبادئ التي تمثل إطار الضمان الأدنى لأي حركة سياسية معادية ،معنى ذلك أن أي مجتمع لكي يبقى قادرا على حماية تكامله وبقائه لابد وان يسعى لإقامة إطار متكامل الحركة خاصة بالنسبة إلى علاقاته مع جيرانه ، بحيث يرسم خطوط معينة لا يمكن تجاوزها .

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص مجموعة من الخصائص للأمن القومي الجزائري وهي :

1-الأمن القومي الجزائري يمثل قيمة سياسية ذات طابع نسبي ديناميكي متغير ومتطور ، لأنها تدور حول الجسد السياسي والجغرافي الجزائري وقد تحدد زمانا ومكانا .

2يمثل محور التقابل بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية لأنه يسعى إلى حماية الجسد السياسي الداخلي من منطلق السياسة الخارجية .

3-من منطلق الأمن القومي الجزائري تصبح السياسة الداخلية الجزائرية امتدادا للسياسة الخارجية ،مع مراعاة المواقف الدولية التي تحكمها القوى الدولية المتصارعة والمحيطة بالجزائر إقليميا ودوليا .

بهذا يصبح الأمن القومي الجزائري يمثل في الحقيقة المحور الحقيقي والسيادي الذي يسمح بخلق الترابط والتكامل والتماسك بين القيم الجماعية والقيم الفردية ، ما يؤمن خط الدوامية والصرامة في الكيان الجغرافي الجزائري [2] .

## ثانيا : محددات الأمن القومي الجزائري

إن محددات البيئة المنية الجزائرية مرتبط بطبيعة تكوين الدولة الجزائرية من جهة ،ومن جهة أخرى مرتبط بطبيعة المخاطر والتهديدات التي تهدد الأمن القومي الجزائري ،وفي المحصلة تشكلت عندها العقيدة الأمنية الجزائرية ، هنا تبلورت محددات الأمن القومي نتيجة لمجموعة من العوامل التاريخية والجغرافية والأيديولوجية والإستراتيجية .

### أولا: المحددات التاريخية

والمتمثل أساسا في تلك النضالات والحروب التي خاضها مع كافة الإمبراطوريات والدول الاستعمارية التي احتلتها ، فما من دولة دخلت إلى الجزائر إلا وقد خرجت منها بمقاومة أو ثورة،فالتاريخ الجزائري مر بمراحل متعاقبة من الغزو والاحتلال الأجنبيين ، ومن المنظور الجيوسياسي شكلت الجهات الثلاث الشمالية والشرقية والجنوبية جهات الانكشاف بالنسبة للجزائر ، وقد مثلت فيه الثورة التحريرية رافدا مهما ورئيسيا من روافد تشكيل العقيدة الأمنية الجزائرية انعكست على تعامل الجزائر مع الملفات المتعلقة بالحدود هذه الأخيرة التي شكلت وما زالت تشكل رهانا حقيقيا وتحديا للأمن الجزائري وللسياسة الخارجية الجزائرية .

البعد التاريخي ساهم في بلورة نوع من المهمة التاريخية على الجزائر ، حيث ومنذ الاستقلال ترى نفسها الراعي والمدافع و المسؤول عن حركات التحرر في إفريقيا والعالم الثالث.

استثمرت البعد التاريخي في كسب الشرعية الثورية والتي وظفتها داخليا وخارجيا بغية إعطاء الشرعية الإقليمية في عقيدتها الأمنية، وعليه فقيادتها لمنطقة المغرب العربي أمر طبيعي وهو من مخرجات تاريخها ،لكن بقي مصطدم بالإرادة المغربية مما أدى إلى تنافس حاد بين الجارين معقدا بذلك العلاقات البينية لتتطور بذلك فتصبح تهديدا مباشرا لأمن الجزائر القومي وبالتالي أحد أهم المحددات الأساسية لسياساتها الدفاعية...[3]، وقد زادت نسبة التوتر أكثر بعد بروز قضية الصحراء الغربية سنة 1776بعد تقسيم الصحراء الغربية بين موريطانا والمغرب في غياب الجزائر تهديدا لأمنها القومي وتشجيعا للتوسعات المغربية ....[4]وكذلك وظفت شرعيتها من أجل دعم حركات التحرر الإفريقية كالوقوف ضد التمييز العنصري في إفريقيا الجنوبية ودعم القضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته وعاصمتها القدس الشريف ، وغيرها من القضايا التحررية .

**ثانيا : المحددات الجغرافية**

تحتل الجزائر موقعا جغرافيا مركزيا في منطقة المغرب العربي ،وكذا توسطها بين منطقتين جغرافيتين مهمتين في الشمال البحر المتوسط ،والثانية في الجنوب وهي الصحراء الكبرى ، حيث ان الجزائر تقع في منطقة تقاطع إستراتيجية تجعل أمنها القومي منكشفا على الدوام وعلى كل الجبهات الشرقية والغربية والجنوبية ، خاصة مع المساحة الشاسعة التي تتربع عليها وطول حدودها البرية والبحرية .

انكشاف الأمن الجزائري على المستوى الجغرافي لا يقل أهمية عن انكشافها اقتصاديا، حيث أن الجزائر تعتمد على مصدر واحد للدخل القومي المتمثل في النفط والغاز ، وبالتالي تبقى مواردها النفطية معرضة لتقلبات السوق النفطية العالمية ، كما أن عدم التوازن في تبادلاتها التجارية خاصة مع الإتحاد الأوربي والعجز الفادح في الميدان الغذائي ، يجعلها معرضة لمختلف التداعيات السياسية ولمختلف الإستقطابات إلي يمكن أن ترهن خياراتها وقراراتها السياسية [5].

إن الجزائر تحتل موقعا يعتبر نقطة تقاطع إستراتيجية متعددة الأبعاد يجعل من هذا المحدد الجغرافي الهام والمميز يؤثر على طبيعة العقيدة الأمنية الجزائرية مما يجعلها أكثر تنوعا واستعدادا لمختلف التهديدات الترابية والبحرية .

لكن بعد الحرب الباردة وظهور ما سمي بعملية الاعتماد المتبادل اتجهت العقيدة الأمنية الجزائرية الارتكاز على عناصر جديدة وعلى رأسها بناء شراكات عربية عربية وأخرى أوربية وأسيوية أمريكولاتينية وإفريقية من شأنها الرفع من معدلات التنمية الاقتصادية الجزائرية ن كذلك استفادت العقيدة الأمنية الجزائرية من الاهتمام بقضايا تتعلق بالإرهاب وتجارة المخدرات والهجرة غير شرعية وأزمات المناخ والمتاجرة بالسلاح والبشر وغيرها ،هنا تحولت توجهات العقيدة الأمنية الجزائرية لتستثمر موقعها الجغرافي الاستراتيجي لتبرز كقوة إقليمية لا غنى عنها في مكافحة الإرهاب نظير ما تملكه من قوة اقتصادية وعسكرية وبشرية [6] .هذا ما جعل من الجزائر شريكا استراتيجيا مهما وفاعلا في رسم السياسات الأمنية في المنطقة المغاربية والإفريقية والأوربية .

**ثالثا : المحددات الأيديولوجية**

تعد هذه المحددات مرتكزا أساسيا للعقيدة الأمنية الجزائرية من الاستقلال ،إذ مثلت الاشتراكية ومبادئها المضادة للاستعمار والاستغلال مصدر ذا قيمة بالنسبة لتلك العقيدة وهو ما أكدته المواثيق الوطنية 1964-1976-1989وهي مراجع تؤكد على أن الاشتراكية كنظام أيديولوجي هي المنهج الوحيد الكفيل بتحقيق الاستقلال التام والقضاء على الاستغلال[7] ،وبناءا على تلك الرؤية الأيديولوجية تبنت العقيدة الأمنية الجزائرية فكرة مناصرة ودعم وتأييد حركات التحرر في كل مكان في العالم ، والسعي لتثمين ذلك من خلال السعي لتكون الجزائر قوة إقليمية منافحة عن تلك الحركات التحررية .

وقبيل انتهاء فترة الثمانينات وبعد التحولات الدولية الجديدة وكذا الداخلية التي سارعت بتفجر الأوضاع الاجتماعية في الجزائر في 50اكتوبر1988 مما استوجب إعادة النظر في صياغة تلك المبادئ التي تقوم عليها العقيدة الأمنية الجزائرية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة وتحول النسق الدولي من ثنائي القطبية إلى الأحادي القطبية ، وأيضا على المستوى الداخلي شهدت بداية التسعينات وبعد توقيف المسار الانتخابي سنة 1992وتعقد الوضع الأمني والسياسي وتشابكت فيه مجموعة من التحديات ارتبطت بظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة ،ما استدعى إعادة صياغة العقيدة الأمنية الجزائرية وفق مدركات

التهديدات الجديدة معتمدة على ميكانيزمات التعاون والتنمية والتشاور بهدف محاصرة تلك التهديدات الجديدة الفوق قومية .

## ثالثا : العقيدة الأمنية الجزائرية وأهم مرتكزاتها

### تعريف العقيدة الأمنية الجزائرية :

العقيدة الأمنية تكتسي أهميتها من كونها دليلا يوجه ويقر به القادة السياسة الأمنية لدولتهم ببعدها الداخلي والخارجي ، فهي في جوهرها مبادئ وأطر أخلاقية ودستورية تحدد توجهات القائد السياسي في سياسته الخارجية والداخلية .

أصل كلمة عقيدة لاتيني وهو Doctrinaوتعني عملية تعليم ،نظرية ،او منجا [8].كما تعرف بأنها مجموعة الأفكار التي يعتقد أنها صحيحة والتي بواسطتها تفسر الوقائع ، ترشد وتوجه الإنسان في مجالات الدين ، الفلسفة ، العلم والسياسة .

كما تعرف بأنها جملة من الآراء المبادئ والمعتقدات والأطروحات أو المفاهيم النظرية المتبناة من قبل الأفراد والتي تهدف إلى توجيه السلوكات والمساعدة على تفسير الوقائع ذات الطبيعة السياسية الاقتصادية الفلسفية الدينية والعلمية ، وعند استخدام العقيدة في الجانب العسكري فإنها تعني مجموعة التعاليم النظرية والعلمية والفلسفية المتعلقة بفن الحرب والجوانب المرتبطة بها[9].

أما العقيدة الأمنية فتعرف على أنها مجموعة القواعد والمبادئ والنظم العقائدية المنظمة والمترابطة التي توجه سلوك الدولة الأمني (تعاوني/غير تعاوني )وقراراتها على المستوى المحلي والدولي والتي تحدد نظرة وقراءة قادتها لبيئتهم الأمنية ، وكيفيات استخدام القوة القومية بكافة أشكالها الاقتصادية والسياسية والعسكرية وغيرها ، وكيفية توظيف هذه القوة لتحقيق أهداف الإستراتيجية ، وطبيعة الأدوات الوسائل المستعملة عسكرية دبلوماسية وغيرها لتطبيق مبادئ العقيدة وأهدافها على أرض الواقع[10].

فالعقيدة الأمنية تسهم في التعريف بالاهتمامات الأمنية الخاصة أمام المجتمع الدولي ،كما أنها تساعد القادة السياسيين بالتعامل مع الواقع كما هو(البيئة العملية)وتساعدهم على تفسير أفعال وسلوكات دولتهم للدول الدول الأخرى.

يمكننا القول أن العقيدة الأمنية تمد الفاعلين الأمنيين في الدولة بإطار نظري متناسق من الأفكار يساعد على تحقيق أهداف الدولة في مجال أمنها القومي ، وذلك من خلال[11] :

-كيف ترى وتعرف الدولة نفسها وكيف تريد أن تكون ؟

-ما هي مهمة مختلف الفاعلين الأمنيين وأهداف السياسة الأمنية ،ماذا نفعل ؟

-كيف تنفذ هذه السياسات وما هي وسائل تنفيذها ،كيف نفعل هذا ؟

-كيف كانت السياسات الأمنية السابقة ، كيف منا نفعل هذا في السابق ؟.

**مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية :**

بالرجوع إلى مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية يمكن القول ان العوامل التاريخية والجغرافية والأيديولوجية كان لها تأثيرا واضحا على هذه العقيدة منذ الاستقلال الوطني للجزائر إلى غاية الآن ،كما وقد ساهمت في صياغة تلك العقيدة الأمنية تلك العوامل لأي دولة[12] .

**المرتكز التاريخي :**

كان للاحتلال الفرنسي للجزائر الدور الكبير في التمكين للمشروع الحضاري الأوروبي من خلال مؤسساته العسكرية والإدارية ، فقد عمل الاستعمار بدون هوادة على طمس الشخصية والهوية الجزائرية ، إلا أن ذلك قوبل بمقاومة اتخذت أشكالا متعددة سواء بالانتفاضة أو بالعمل السياسي السلمي ، وقد تكتلت تلك المقاومة بالانخراط في العمل المسلح لاسترداد السيادة الوطنية ، بحث ساهمت الثورة التحريرية في رسم المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي ميز الجزائر بعد إخراج المستعمر الفرنسي ، فعملية بناء الدولة وبناء عقيدتها الأمنية ورسم التزاماتها داخليا وخارجيا [13].

-العامل التاريخي من أهم مرتكزات العقيدة الأمنية لكون التجارب التاريخية السابقة تساهم صياغة تلك العقيدة وتحدد أسسها ، من خلال تمييز الدولة بين الصديق والعدو ، وتحديد المخاطر والتهديدات والتحديات الأمنية من خلال تلك الحروب والنزاعات البينية في الماضي سواء كانت صراعية توسعية أو تنافسية من أجل الهيمنة .

**المرتكز الجغرافي :**

الجغرافيا عامل ومرتكز مهم جدا في الجانب الأمني ، فالموقع الجيوبوليتيكي للدولة يساعد بشكل كبير في صياغة العقيدة الأمنية للدولة ، فموقع الجزائر في منطقة تقاطع إستراتيجية ، متوسطة لعدة دول مغاربية،وتوسط الكيانين الكبيرين التحاد الأوروبي شمالا والعمق الإفريقي جنوبا ،فهذه النقطة الإستراتيجية أمنيا جعلت الأمن الجزائري ينكشف على عدة جبهات أو جهات ، وعليه فإن عملية صياغة العقيدة الأمنية الجزائرية دائما ما كانت تأخذ هذا الانكشاف الأمني بعين الاعتبار.

مستويات تأثير العامل الجغرافي على طبيعة العقيدة الأمنية الجزائرية متنوعة ، فإلى غاية نهاية الحرب الباردة مثلت قضايا حركات التحرر في العالم والدفاع عن مكانة الجزائر كقوة إقليمية أحد أهم عاصر هذه العقيدة ، أما بعد الحرب الباردة وبروز تحولات دولية جديدة زادت من الإنكشافات الأمنية الجزائرية في نفس المحور السابق خاصة محور العمق الإفريقي والقضايا الحدودية، كما ازداد الاعتماد المتبادل والترابط والتشابك على العديد من الأصعدة ، وعلى رأسها قضايا مكافحة الإرهاب وتجارة المخدرات وامن الدولة [14].هذه القضايا التي جعلت من انتقال تلك العقيدة الأمنية الجزائرية إلى الاهتمام بالأبعاد الداخلية وعدم إهمال الأبعاد الخارجية ، هنا سعت الجزائر أن تبرز كقوة إقليمية تستغل موقعها الاستراتيجي لحل الكثير من القضايا كالإرهاب لما تملكه من قوة اقتصادية وعسكرية وبشرية [15].

**المرتكز الأيديولوجي :**

كان لتلك المواثيق الوطنية المتعاقبة الدور الكبير في صياغة العقيدة الأمنية الجزائرية، فقد رسمت في البداية الاديولوجية الاشتراكية مبادئها وأهدافها لفترة تقارب ثلاث عقود ، ولعل من ابرز تلك الأهداف مناصرة حركات التحرر في العالم ومناصرة القضية الفلسطينية .

قبل نهاية الثمانينات تغيرت العقيدة الأمني الجزائرية نتيجة الأحداث الاجتماعية في اكتوبر1988 ثم في بداية التسعينات شهدت مرة أخرى تغيرات في تلك العقيدة من اجل مواكبة الترتيبات السياسية الجديدة في ظل عالم ما بعد الحرب الباردة .

تلك التحولات الجديدة تزامنت مع ظهور ظاهرة العنف لم تراه الجزائر من قبل منذ الاستقلال [16]،فقد تزامن ذلك العنف مع أزمة سياسية واقتصادية حادة شكلت تهديدا حقيقيا للأمن القومي الجزائري ، وهو ما استلزم إعادة بلورة عقيدة أمنية جديدة .

**المرتكز السياسي :**

طبيعةالنظام السياسي للدولة (ديمقراطي،تسلطي،شمولي ، تيوقراطي ....الخ)،كذلك مؤسسات الدولة لها عوامل تأثير كبيرة في رسم وصياغة العقيدة الأمنية للدولة ، فبالنسبة للمؤسسات (الحكومية وغير الحكومية )، نجد المؤسسة أو الهيئة التنفيذية للدولة كرئيس الدولة أو الجمهورية الذي يستعين بمستشاريه في وزارة الدفاع أو وزارة الأمن الوطني،وزارة الخارجية،لأجهزة المخابرات والاستعلامات ، والقوات المسلحة .....الخ لرسم وصياغة العقيدة الأمنية [17]،كما يمكن أن تؤثر المؤسسات الأخرى الغير حكومية كالأحزاب السياسيةومؤسسات المجتمع المدني ومراكز البحوث والدراسات والشخصيات الأكاديمية المتخصصة،في عملية الترتيبات السياسية الجديدة في ظل التحولات الدولية الراهنة .

## المحور الثاني : الإستراتيجية الأمنية الجزائرية

نتناول من خلال هذا المحور مختلف الاستراتيجيات التي انتهجتها الدولة الجزائرية في مواجهة تلك التهديدات الأمنية الإرهابية وكذا تهديدات الجريمة المنظمة بمختلف أنواعها ، وتهديدات الهجرة غير شرعية)

### أولا - مكافحة الإرهاب :

تتمثل الإستراتيجية الأمنية في مجال مكافحة الإرهاب اعتمادها على عدة آليات لمكافحة تلك الظاهرة،حيث تراوحت بين الآليات السياسية والأمنية والعسكرية ،والآليات القانونية والتشريعية ،وحتى الاقتصادية والاجتماعية ، وكذا عن طريق العمل السياسي والدبلوماسي،من خلال الاتفاقات والمؤتمرات والملتقيات الدولية التي كانت الجزائر تؤكد فيها على وجوب محاربة الظاهرة الإرهابية بوصفها ظاهرة عابرة للأوطان لا تعترف لا بالحدود ولا بالثقافات ، وتجدر الإشارة أن الجزائر اعتمدت الخيار الأمني العسكري في مواجهة ظاهرة الإرهاب،لكن فيما بعد انتهجت العمل السياسي خاصة بعد قانون الرحم و وميثاق المصالحة الوطنية ، أو المزج بين العمل المسلح والعمل السياسي لمواجهة الإرهاب[18] .

**الآليات السياسية والقانونية :**

-تم التكفل وبصف تدريجية بتكييف الإطار التشريعي والتنظيمي للتكفل وبشكل جيد بتطور النشاطات الإرهابية الإقليمي والدولي ، اذ تعطي الترسانة القانونية الموجودة مجمل النشاطات ذات الصلة بالإرهاب على كامل التراب الوطني وتستجيب لمتطلبات التعاون الدولي .

-اعتمدت الجزائر سياسة الحوار لتطويق الأزمة

-ميثاق السلم والمصالحة الوطنية أحسن رهان لنجاح الجزائر في الخروج من الأزمة الأمنية .

**الآليات الأمنية والعسكرية :**

الإستراتيجية العسكرية الجزائرية في مكافحة الإرهاب شاملة وبالتنسيق مع مختلف المصالح والأجهزة المختصة لمواجهة الظاهرة الإرهابية .

-الخيار الأمني والعسكري تطلبته مخرجات تلك الظاهرة العنيفة والمكلفة

- كلفت مؤسسة الجيش بإدارة عملية مكافحة الإرهاب ، ثم إنشاء مركز تنسيق محاربة الإرهاب ثم وحدات متخصصة في مكافحة الإرهاب ....

**آليات التعاون الدبلوماسي :**

عملت الجزائر من خلال سياستها الخارجية ونشاطها الدبلوماسي على خلق إجماع جهوي ولإقليمي ودولي حول ضرورة مكافحة الإرهاب ، حيث كانت عضوا بارزا في تلك الاتفاقيات والمنتديات والمؤتمرات التي عقدت حول مكافحة تلك الظاهرة الإرهابية.

-ترتكز السياسة الخارجية على البعد الجهوي المبني على التعاون متعدد الأطراف ، وسعت الجزائر منذ سنوات من اجل إقناع المجتمع الدولي بتبني رؤيتها ومقاربتها لمكافحة الإرهاب والتي ترتكز على ثلاث محاور :

*رفض دفع الفدية

*عدم التفاوض مع الإرهابيين

*دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول التي تواجه الظاهرة [19]

كما سعت الجزائر على التعاون الثنائي بين الدول ،لا سيما من خلال وضع آليات واتفاقيات ثنائية ،إلى جانب ترقية التعاون المهيكل على المستوى الإقليمي قائم على حسن النية[20] .

**ثانيا – الجريمة المنظمة :**

عملت الجزائر في مجال مكافحة الجريمة المنظمة والجرائم المرتبطة بها خاصة تلك التي تهدد أمنها واستقرارها كالمخدرات والأسلحة وتبيض الأموال ، حيث صادقت على عدة اتفاقيات في هذا الشأن .

تسعى الجزائر من خلال عمليات التنسيق الأمني إلى إيفاد محققين للتعريف على جرائم تبييض الأموال خاصة في منطقة الساحل ، قصد مساعدة حكومات دول الساحل على محاربة تبييض الأموال التي جمعتها القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من عمليات الفدية والمتاجرة في الممنوعات ، وكذا ملاحقة خلايا التموين اللوجيستي التي نشرتها الجماعات الإرهابية في المناطق الحدودية جنوب الجزائر[21] .

**ثالثا -الهجرة غير الشرعية :**

اتبعت الجزائر مجموعة من الإجراءات القانونية والتنظيمية والأمنية لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية تتمثل أساسا في ما يلي :

**-الإجراءات القانونية :**

أقر مجلس الوزراء في 10-09-2008مشروع قانون يجرم الخروج غير القانوني من التراب الوطني بعقوبة تصل الى6اشهر حبسا بالنسبة للمرشحين للهجرة غير الشرعية و10سنوات لمنظمي تلك الهجرة لاسيما في حالة كان الضحايا قصرا أو في حالة تعرض المهاجرين للمخاطر وسوء المعاملة [22] .

**الإجراءات التنظيمية :**

يقوم رجال الشرطة الحدودية بتوقيف المهاجرين غير الشرعيين ، وبعدها يتم اقتيادهم إلى فصيلة الشرطة القضائية التي تقوم بالتحقيق معهم وتشخيص هويتهم وتتأكد منها بمصلحة تحديد الهوية وتتعرف على طرقهم المستعملة للهجرة غير الشرعية،ويحرر ضدهم إجراء جزائي .[23]

**الإجراءات الأمنية :**

نظرا لشساعة التراب الجزائري بحرا وبرا فرض عليها تعزيز المراقبة على الحدود حيث أوكلت لعدة وحدات مهام أمنية بتنظيم العبور وحماية الحدود ومنها :

*مجموعة حراس الحدود GGFتابعة لوحدات الجيش الوطني الشعبي تعمل على طول الحدود البرية وتضمن حراسة دائمة بفضل وجود وحدات داخلية وأخرى متنقلة مكلفة بملاحقة وإفشال كل محاولات التهريب أو دخول الإرهابيين والهجرة غير الشرعية .

*حراس الحدود مصلحة تابعة لوزارة الدفاع الوطني تتكفل أساسا بحراسة الموانئ وحمايتها من كل محاولات التهريب البحري

*مصلحة شرطة الحدود مهمتها مراقبة الحدود من خلال الإجراءات الإدارية والقانونية المنظمة للدخول وخروج الأشخاص والممتلكات ، ومن مهامها مكافحة الهجرة غير الشرعية ،والمخدرات والتهريب وضمان أمن المطارات والموانئ والسكك الحديدية ومراكز المراقبة

*الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية والذي أنشأته المديرية العامة للأمن الوطني وهو جهاز للقيادة والتنسيق بين مختلف الفرق الجهوية للتحري ومن مهامه :

-مكافحة خلايا وشبكات الدعم التي تساعد على إيواء الأجانب الذين هم في حالة غير شرعية

- مكافحة خلايا وشبكات الدعم للتنقل غير الشرعي للأجانب داخل التراب الوطني

-مكافحة تزوير الوثائق المرتبطة بالإقامة غير الشرعية

-مكافحة التوظيف والعمل غير الشرعي للأجانب

-وضع إستراتيجية وقائية وردعية للهجرة غير الشرعية .

**المحور الثالث : أهم التحديات التي تعيق تكريس العقيدة الأمنية الجزائرية**

الأمن العربي عموما حسب بعض الباحثين هو مجموعة الإجراءات التي تتخذ للمحافظة على أهداف و أمان المنطقة العربية سواء كانت في الحاضر أو المستقبل مع مراعاة الأحكام المتاحة وتطويرها واستغلال المصادر الذاتية وجعلها الأساس في بناء القدرة[24] ،ويفهم من خلال التعاريف التي أعطيت للأمن القومي انه يعني في جوهره قدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية إضافة إلى مراعاة تلك التغيرات التي حصلت على مستوى العالمي والتي غيرت بنية التوجهات السياسية والإستراتيجية و حتى الأمنية بالمنسبة للمنطقة العربية عموما ومنطقة المغرب العربي خصوصا ، وأضحت بذلك مسألة الأمن القومي من أعقد الإشكاليات التي تواجه الدول العربية.

ينظر هذا المحور إلى أهم التحديات التي تواجه الأمن القومي الجزائري والتي تقف حجر عثرة أمام محاولات تكريس عقيدته الأمنية حفاظا على الأمن والاستقرار بكل أبعاده وفي شتى المجالات ، لذلك سنحاول سرد أهم التحديات التي تقف وراء تكريس تلك العقيدة الأمني الجزائري والتي نجملها فيما يلي :

* شكل عجز الدولة الجزائرية عن فهم تلك التغيرات التي طرأت على مفهوم الأمن ، فهذا المفهوم لم يوجد ولم يفعل بالكيفية التي تسمح للدولة الجزائرية على غرار الدول العربية من أن تستفيد من مزاياه ، وذلك بسبب حالة التجزئة والصراع والاختلاف التي تعيشها الأمة العربية ، كما ان حجم الارتباطات بين الدول العربية والدول الأجنبية هو أكبر بكثير من ما هو موجود بين الدول العربية فيما بينها ،خصوصا في الجوانب الاقتصادية والعسكرية والتنسيق والتعامل في المجالات الاستخبارتية والتي لها علاقة مباشرة باستقرار وسيادة الدول .

* طغيان فكرة الإقليمية الجديدة والتي تعني تحول الأمن الشامل إلى أمن إقليمي ، حيث أن نشوء التجمعات الإقليمية والجهوية جعل فكرة الأمن مختصرة فقط على مستوى تلك الدول المنضوية داخل هذا التجمع كمجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي كلهم حملوا بعدا إقليميا لمسالة الأمن نتيجة تلك التهديدات والأخطار التي أصبحت تواجههم ، وقد انعكس ذلك بالسلب علة فكرة الأمن العربي الشامل والمشترك[25].

* الميل إلى القطرية حساب القومية ، والمصلحة الذاتية القريبة تسبق العمل الاستراتيجي داخل النظام العربي بالكامل .

-الأمن الدولي لم يعد مقتصرا على الجوانب العسكرية والمخابراتية ، بل تعداها ليشمل المن الاقتصادي والسياسي –أي استقرار النظم السياسية ، والأمن الثقافي –أي وجود تحكم في المعلومات والمنتوج الثقافي بشكل عام-وهي فواعل غير موجودة في المجتمع الجزائري والعربي عموما ، ويفرض ضرورة اللجوء إلى الخارج لتوفير كل تلك الحاجيات ، وهو ما ينعكس سلبا على جانب الاستقرار السياسي بشكل عام وعلى العقيدة الأمنية الجزائرية بشكل خاص .

* التداخل بين الأمن القطري والأمن القومي وصعوبة التمييز بين المفهومين .

* تأثر العقيدة الأمنية الجزائرية بمؤثرات البيئة الداخلية على النحو التالي [26]:

***مراعاة مصادر التهديد الداخلية ومنها :**

-على غرار مسالة الشرعية.

-وفقدان الثقة بين قمة الهرم وقاعدته .

-وفقدان التنمية البشرية .

- والمسألة الدينية والثقافية واللغوية .

-وقضايا الفساد الأخلاقي بكل جوانبه.

***والمصادر المتأتية من دول الجوار ومنها :**

- مشكلة ترسيم الحدود وقضية الصحراء الغربية .

-رعاية الحركات السياسية والعسكرية المعارضة.

-الصراع على ممارسة الأدوار في المنطقة .

-تفاوت الثروات والموارد الطبيعية وطبيعة انظمة الحكم .

-و الخلافات في المواقف تجاه قضايا مصيرية.

**الخاتمة :**

نستخلص في الأخير أن الأمن القومي الجزائري بصفة عامة متعدد الأبعاد ولا ينحصر في البعد العسكري فقط ، وهو ما انعكس بدوره على طبيعة العقيدة الأمنية الجزائرية التي اتسمت بالتنوع أمام تنوع الشواغل الأمنية منذ الاستقلال إلى اليوم ، هذا الواقع متعدد في فواعله والمتنوع في طبيعته يدفع بالجزائر نحو اعتماد مفهوم أكثر شمولية واتساع كونه الكفيل بالتعامل مع الأخطار الجديدة بأكثر سرعة ونجاعة ، ومن خلال تناولنا للعقيدة الأمني الجزائرية ومختلف الاستراتيجيات لمواجهة مختلف التهديدات الأمنية التقليدية وغي التقليدية التي أفرزتها ولا زالت البيئة الإقليمية للجزائر خاصة دول الجوار ومنطقة الساحل الإفريقي ، كما تستند العقيدة الأمنية الجزائرية إلى جملة من المرتكزات الأساسية كالعوامل التاريخية والسياسية والإيديولوجية ، كما مرت تلك العقيدة الأمنية بعدة مراحل منذ الاستقلال إلى الآن حاولت من خلالها الجزائر التكيف مع الظروف والمستجدات المحلية والتطورات الإقليمية والعالمية وهذا لأجل ضمان وحماية الاستقرار الوطني للدولة والمجتمع ، كما تعد المقاربة الأمنية الجزائرية من أهم مخرجات العقيدة الأمنية الجزائرية . وتبقى العقيدة الأمنية الجزائرية مسلحة بمقاربتها الأمنية الجديدة هي الأساس الذي تبني عليه مكانتها الإقليمية والإفريقية في ظل تنامي الفشل الدولاتي والضعف الاقتصادي والهشاشة الأمنية للقارة الإفريقية .

## الهوامش :

[1] وليد عبدالحي،فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني،دار حامد للنشر والتوزيع،عمان،ط1 2015،ص65-66.

[2]المرجع السابق ،ص ص77-78.

[3] عمر سعداوي،عقيدة الأمن القومي الجزائري ،مجلة الرائد المغاربي للدراسات السياسية ، العدد 4،سبتمبر 2004.

[4]عبدالقادر الهرماسي المجتمع والدولة، في المغرب العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1987،ص135.

[5]عمر سعداوي ، مرجع سابق .

[6]مهدي تاج الدين، المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي والساحل الإفريقي، تقارير ،الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات،20اكتوبر 2011 ،ص03

[7]عمر سعداوي ،مرجع سابق.

[8]عمر سعداوي ،مرجع سابق

[9] Dictionnaire Tuopie .Définition de doctrine*http//.www.tuopieorg/ dictionnaire/ doctrine21/04/2016.

[10]عبدالقادر محمد فهمي ،المدخل الى الدراسة الاستراتيجية ، عمان ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع 2006،ص41.

[11]حمزة حسام،الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية جامعة باتنة ،2010-2011،ص ص54-55.

[12]صالح زياني ، تحول العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة ، مجلة الفكر ، جامعة باتنة ، ص290.

[13]هربت بولون ، نطاق التهديد غير العسكري ، في التسلح ونزع السلا والامن الدولي، (مجموعة من المؤلفين )ترجمة فادي حمود وآخرون ، بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ،2004،ص ص 102-124.

[14]مهدي تاج ،مرجع سابق ص03

[15]طاهر بن خرف الله ، النخبة الحاكمة في الجزائر 1962-1982 بين التصور الأيديولوجي والممارسة السياسية ، ج1،الجزائر ، دار هومة للنشر والتوزيع ، 2007،ص105.

[16]صالح زياني ، مرجع سابق ،ص 291.

[17]عمر سعداوي ،مرجع سابق

[18]سليم بوسكين ، تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010-2014،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة 2014-2015،ص265

[19]سليم بوسكين ،مرجع سابق ،ص272

[20]ب.ك،الجزائر في مواجهة الإرهاب مقاربة شاملة وتجربة فريدة ، مجلة الجيش ،الجزائر العدد618،جانفي 2015،ص33.

[21]عمورة أعمر التهديدات اللاتماثلية من منطقة الساحل الإفريقي، (مقاربة جيوأمنية ) مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية جامعةالجزائر 2011،ص73.

[22]محمد رضا التميمي ، الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية ،دفاتر السياسة والقانون ،المغرب، العدد4 جانفي 2001.

[23]الخضر عمر الدهيمي ،ندوة علمية حول التجارب العربية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية ،دراسة حالة الهجرة السرية في الجزائر،المملكة العربية السعودية ،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية فيفري 2010،ص17.

[24]هيكم الكيلاني ، الأمن القومي وجامعة الدول العربية ،تونس ،مجلة شؤون عربية 1987.

[25]اسماعيل معراف ،مسارات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية ،الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية 2013،ص243.

[26]إسماعيل قيرة وآخرون ،مستقبل الديمقراطية في الجزائر ،بيروت مركز الدراسات العربية ،2009،ص281.